

العاهل الأردني في حاجة إلى عقد جديد مع العشائر

الأزمة الأخيرة تعيد تسليط الضوء على الإصلاح السياسي في الأردن



الوضع يفرض وحدة الصف

خاصة وأنه يدرك أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تتجه نحو التفاقم في ظل وضع إقليمي ودولي لا يسمح بمد يد المساعدة مالياً.

وتلقت الأوساط إلى أنه ربما تحمل الأزمة الحالية التي يمر بها الأردن فاتحة للإصلاح السياسي الذي كان قد وعد به الملك عبدالله قبل سنوات ولو "بالتدريج"، والذي يقضي في نهاية المطاف إلى تشكيل حكومات دستورية ومنتخبة داخل البرلمان.

ويستدعي هذا الهدف تحسين البيئة التشريعية للحياة السياسية عبر تعديل قوانين الانتخاب والإحزاب والحريات العامة في المملكة التي لا يزال برلمانها قاصراً عن أداء دوره وممازالت المشهد الحزبي غائبا أو مغيبا ووسائل الإعلام تحت سيطرة الحكومة.

انتهى الخلاف العائلي

وبقيت المؤامرة مكتومة

في معرض كشفه عن تفاصيل حول "المخطط" أن الأجهزة الأمنية رصدت تواصل شخص له ارتباطات بأجهزة أمنية أجنبية مع زوجة الأمير حمزة السبت، بضع خدماته تحت تصرفها، ويعرض عليها تأمين طائرة فورا للخروج من الأردن إلى بلد أجنبي. وهذا يمثل مؤشرا آخر على تورط جهات خارجية في النشاطات المشبوهة التي تم إضمارها لحماية أمن الأردن وحماية لاستقراره".

ولاحقا نفى رجل الأعمال من أصل إسرائيلي روي شابوشنيك ما جرى تداوله على أن له صلة بالموساد وأنه متورط في مؤامرة ضد الأردن، لكنه أكد عرضه المساعدة على عائلة ولي عهد الأردن السابق بموجب الصداقة التي تربطها. وتقول الأوساط السياسية إن الأحداث الأخيرة ساهمت بشكل واضح في المزيد من تازم العلاقة بين القصر وبعض العشائر الوازنة، مرجحة أن يسعى الملك عبدالله، بعد أن تهدأ الأزمة الحالية، إلى إعادة النظر في العلاقة مع هذا الكون

عددا من الشخصيات العشائرية، ومن بين من ترددت أسماؤهم العقيد المتقاعد ياسر المجالي والشيخ سمير عبدالوهاب المجالي.

وقال المحتجون إن "العشائر الأردنية وعشيرة المجالي قدمت أرواح ابنائها وروت بدمائهم شراب الوطن، ولم يكونوا يوما إلا في صف الوطن، ولم يكونوا يوما خنجرا في خاصمة الوطن".

ونكروا أن العلاقة مع الأمير حمزة بن الحسين والهاشميين بشكل عام هي "علاقة ولاء وانتماء ومحبة عشائرها معهم في العسر واليسر". وأكدوا رفضهم الرج بأسماء ابنائهم مع أسماء آخرين.

من جهتها أطلقت عشائر كفرخال التي تنتمي إليها زوجة الأمير حمزة، الأميرة بسمة بني أحمد العقوم، بيان تنقذ فيه "الرج باسم ابنتهم" والتصريحات حولها من قبل الحكومة، محذرة من استمرار "نشر الأباطيل" عنها.

وكان نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية أيمن الصفدي قال الأحد

بدأت تظهر شرارته بالتزامن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتعالى الأصوات المناهضة بإصلاح جوهرى يمس الحياة السياسية وعجلة الإصلاح.

ويقول المحللون إن هناك خطوات اليوم لتطويق الأزمة بين الملك عبدالله الثاني والأمير حمزة، لكن التحدي الأبرز سيكون إعادة صياغة العلاقة بين العشائر والملك عبدالله الثاني التي رفعت الأزمة الجارية الغطاء عما يسودها من توتر.

وشارك حشد من عشيرة المجالي وأبناء محافظة الكرك جنوب المملكة في اعتصام مساء الاثنين، احتجاجا على اعتقال عدد من شيوخ العشائر وأبنائها في الأحداث الأخيرة. وطالب المشاركون في الاعتصام بالإفراج الفوري عن المعتقلين، منددين بمحاولات التشويه التي تتعرض لها العشائر الأردنية وعشيرتهم على وجه الخصوص.

وإلى جانب اعتقال مدير الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله والشريف حسن بن زيد اعتقلت السلطات الأردنية

كشفت الأحداث التي يعيش على وقعها الأردن هذه الأيام عن حاجة ماسة إلى إعادة صياغة العلاقة بين العشائر والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، خاصة وأن الأوضاع في المملكة مهيدة للمزيد من التازم على ضوء الأزميتين الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمتين، ولتين تشكلان حافزا إضافيا لدى شباب العشائر على المطالبة بإصلاحات جوهرية.

عمان - هزت الاتهامات التي طالت

الأمير حمزة بن الحسين، الأخ غير الشقيق للملك عبدالله الثاني، وعدد من الشخصيات بينهم شيوخ عشائر بالتورط في مخطط يستهدف أمن الأردن صورة تماسك العائلة الهاشمية، وعكست أيضا عمق التصدع في العلاقة بين القصر والعشائر.

وتقول أوساط سياسية أردنية إن ملامسات "المخطط" الذي لا تزال تفاصيله غير واضحة المعالم أظهرت أن العاهل الأردني بحاجة إلى التقارب أكثر مع العشائر ومحافظات الأقطاب، حيث يحظى الأمير حمزة بشعبية لاقتة قربته من أوساط الحركة الاحتجاجية التي تطالب بإصلاحات سياسية جذرية.

وتشكل العشائر مكونا أصيلا وتعد إحدى ركائز بناء الدولة الأردنية الحديثة التي دخلت مؤخرا مؤنيتها الثانية. ولطالما حرص ملوك الأردن على توثيق الروابط مع هذا الكون ومن بينهم الملك عبدالله لاسيما في السنوات الأولى من تسلمه العرش عام 1999.

الأزمة الحالية قد تشكل فاتحة للإصلاح السياسي الذي كان قد وعد به الملك عبدالله الثاني قبل سنوات وإن كان تدريجيا

وطراً في السنوات الأخيرة تغير على مستوى هذه الروابط، ليس فقط لجهة تراجع العلاقات التي كان العاهل الأردني يحرص على عقدها بشكل منتظم مع شيوخ العشائر وأبنائها، بل برزت أيضا مؤشرات توحى بتوجه نحو تحجيم هذا الكون، يربطها البعض بمخاوف لدى العاهل الأردني من إمكانية حدوث اختراقات على مستواها داخليا وخارجيا قد يجري توظيفها ضد قيادته.

إلغاء السودان لقانون مقاطعة إسرائيل يؤذن بقرب توقيع اتفاق التطبيع

ويقول مراقبون إن قرار مجلس الوزراء السوداني بشي بان موعد توقيع الاتفاق بات قريبا، وقد يكون بمجرد تشكيل حكومة إسرائيلية. وفي يناير الماضي وقع السودان "اتفاقية أبراهام" خلال زيارة وفد الحكومة الأميركية برئاسة وزير الخزانة السابق ستيفن منوتشين إلى الخرطوم.

وأعلن السودان في 23 أكتوبر 2020 تطبيع علاقته مع إسرائيل، بعد وساطة من إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

ويشهد العام الماضي اختراقات نوعية على مستوى العلاقات الإسرائيلية العربية، بتوقيع كل من المغرب والإمارات والبحرين اتفاقات سلام مع إسرائيل برعاية من الإدارة الأميركية السابقة. وأعلنت إدارة جو بايدن نيبتها السير في مسار دعم اتفاقات أبراهام، وأعربت عن استعدادها لرعاية توقيع اتفاق السلام بين السودان وإسرائيل، مشددة في الآن ذاته على موقفها من أسس السلام القائمة لحل القضية الفلسطينية، ومحورها حل الدولتين.

الخرطوم - أجاز مجلس الوزراء السوداني الثلاثاء مشروع قانون يلغي بموجبه قانون مقاطعة إسرائيل، في خطوة رحبت بها الحكومة الإسرائيلية واعتبرت ضرورية لتوقيع اتفاق سلام بين الجانبين.

وكان الطرفان السوداني والإسرائيلي توصلا العام الماضي إلى تفاهم يقضي بتطبيع العلاقات بينهما، ومن المرجح أن يتم توقيع الاتفاق قريبا برعاية الإدارة الأميركية.

وقال المجلس في تعميم صحفي "أجاز مجلس الوزراء مشروع قانون بإلغاء قانون مقاطعة إسرائيل لسنة 1958"، وأكد المجلس أن مشروع القانون سيعرض على جلسة مشتركة لمجلس الوزراء ومجلس السيادة للإجازة النهائية ودخوله حيز التنفيذ.

ويسري في السودان "قانون مقاطعة إسرائيل لسنة 1958"، والذي يحظر على السودانيين عقد صفقات مع أشخاص يحملون الجنسية الإسرائيلية أو شركات مملوكة لهم، كما يمنع التبادل التجاري مع الدولة العبرية واستيراد السلع المصنعة كليا أو جزئيا في إسرائيل. ويعاقب مخالفه بالسجن عشر سنوات مع الغرامة المالية.

ورحب وزير المخابرات الإسرائيلي إيلي كوهين بقرار مجلس الوزراء السوداني. وقال كوهين في بيان "هذه خطوة مهمة وضرورية نحو التوقيع على اتفاق سلام بين البلدين". ولم يحدد البيان موعدا محتملا لذلك.

نتنياهو أمام تحدي ترويض الخصوم بعد تكليفه بتشكيل الحكومة

بيد أنه من المستحيل على معسكر اليمين ومعسكر المعارضة تشكيل حكومة من دون دعم حزب "القائمة العربية الموحدة" الإسلامي بزعامة منصور عباس الذي حصل على أربعة مقاعد.

وأبدى منصور عباس رئيس القائمة انفتاحا على التعامل مع نتنياهو، لكن حزب الصهيونية الدينية رفض الجلوس مع القائمة العربية الموحدة مما يعقد آفاق ائتلاف نتنياهو.

وفي كلمة القاها ليل الاثنين سعى لبيد إلى تعزيز الوحدة في المعسكر المناهض لنتنياهو من خلال مناشدة مباشرة إلى نتنياهو، وقال "نحن في حاجة إلى حكومة اتفاق وطني (...). لمنع حكومة يقودها مشتبته به جنائي" في إشارة إلى نتنياهو الذي وصفه لبيد بأنه "خطير".

وعلى غرار وصفه لنتنياهو في تشكيل الائتلاف السابق عرض لبيد على نتنياهو رئاسة وزراء بالتناوب، يرأس خلالها زعيم يمين الحكومة أولا لمدة عامين وهي لفئة غير عادية بالنظر إلى حصول لبيد على 45 تسمية وبنيت على سبع فقط.

والثلاثاء قال نتنياهو إنه رفض عرضا لقيادة الحكومة لأنه لم يكن يحقق الأهداف القومية. وأضاف خلال تصريح صحفي مقتضب "لا أعرف الكثير من السياسيين الذين أتبع لهم خيار أن يصبحوا رؤساء للوزراء ولم يغتنموا الفرصة".

وإذا فشل نتنياهو في تشكيل حكومة غالبية في المهلة المتاحة أمامه فمن المرجح أن يلجأ ريفلين إلى تكليف لبيد. وفي حال فشل نتنياهو أو منافسوه في تشكيل حكومة فقد يُطلب من الناخبين العودة إلى صناديق الاقتراع لإجراء انتخابات ستكون الخامسة في غضون عامين.

وعلق نائب لبيد على تكليف زعيم ليكون بالقول "الرئيس قام بواجبه ولم يكن له خيار آخر". وأضاف "لكن تكليف نتنياهو هو وصمة عار تلطخ إسرائيل وسمعنا كدولة قانون".

وبموجب القانون الإسرائيلي أمام نتنياهو 28 يوما لتشكيل الحكومة، ويمكن تمديد هذه المهلة لأسبوعين إضافيين وفق ما يترتب عليه الرئيس.

والتوصل إلى غالبية 61 نائبا غير مضمونة. ولرفع رصيده سيحتاج نتنياهو على الأرجح إلى دعم من لحلفه السابق القومي نفتالي بينيت الذي يسيطر حزبه يمينيا على 7 مقاعد.

وفقا لشهادات أعطيت في المحكمة الإثنين كان بينيت هدفا رئيسيا لحملة التشهير الإعلامية التي شنها نتنياهو. وفي تحول غير مسبوق لسياسات تشكيل الائتلاف السياسية في إسرائيل

بينت زعيم الحزب الديني القومي على أصوات حزب "يمينيا" الذي يرأسه. وقال ريفلين إن المشاورات "تدفعني إلى الاعتقاد أن أيًا من المرشحين لا يملك فرصة واقعية لتشكيل حكومة ستحظى بثقة الكنيست".

وأضاف "لم يكن قرارا سهلا بالنسبة إليّ سواء على الصعيد المعنوي أو الأخلاقي (...). أعرف أن الرئيس لا ينبغي أن يكلف مرشحا يواجه تهمة جنائية، لكن ووفقا للقانون وقرارات المحاكم يمكن لرئيس الوزراء أن يستمر في منصبه حتى في حالة مواجهته تهمة جنائية".

وبينما كان ريفلين يجري مشاوراته الإثنين مثل نتنياهو أمام المحكمة المركزية في القدس الشرقية المحتلة بتهمة قبوله هدايا فاحشة وسعيه لمنح تسهيلات تنظيمية لجهات إعلامية نافذة في مقابل حصوله على تغطية إعلامية إيجابية.

القدس - كلف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين الثلاثاء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة المقبلة، وسط شكوك في قدرته على التوصل إلى ذلك في ظل عدم تمتعه بغالبية برلمانية.

وسيكون نتنياهو في حاجة إلى ترويض عدد من الحلفاء والخصوم على حد سواء، لكن مهمته ستكون جد صعبة لاسيما في ظل الشروط التي يطرحها هؤلاء. وفي أول تعليق على تكليفه بتشكيل الحكومة قال نتنياهو إنه سيفعل كل ما في وسعه لإخراج إسرائيل من "دوامة" الانتخابات.

ولم تسفر الانتخابات التشريعية المبكرة في الـ23 من مارس الماضي، وهي الرابعة في إسرائيل في غضون نحو عامين، عن نتائج حاسمة تتيح لأي مرشح تشكيل غالبية في الكنيست (البرلمان) المؤلف من 120 عضوا.

وقال ريفلين في تصريح متلفز "اتخذت قرارا ببناء على التوصيات التي أشارت إلى فرصة أكبر لنتنياهو في تشكيل الحكومة". وعقد الرئيس الإسرائيلي الإثنين مشاورات مع رؤساء الأحزاب في الكنيست ليسبقوا مرشحهم لتشكيل الحكومة.

وحصد نتنياهو، الذي يتولى رئاسة الوزراء منذ 12 عاما متتالية، أكبر عدد من التسميات بحصوله على صوت 52 نائبا من بينهم 30 من حزب الليكود اليميني الذي يزعّمه. وحظي أيضا بدعم حزبين يهوديين متشددين وتحالف الصهيونية الدينية اليميني المتطرف.

وصوت 45 نائبا لصالح زعيم المعارضة الوسطية يائير لبيد. ولم يسم 16 نائبا أي مرشح فيما حصل نفتالي



مهمة صعبة